مجلة اللغة العربية وآدابها علمية محكمة
السنة ١٢، العدد ٢، صيف ١٤٣٧ هـ
صفحة ٣٨١- ٤٠٢

Print ISSN:1735-9767
Online ISSN:6187-2423
jal-lq.ut.ac.ir

الأُسُس الرئيسة في الاستنتاجات النحوية عند الرضي الأسترآباذي

فرامرز ميرزائي[١]، محمد إبراهيم خليفه شوشتري[٢]، حسين أحمدي آموئي[٣*]

١. أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة بوعلي سينا، همدان

٢. أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة شهيد بهشتي، طهران

٣. طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة بوعلي سينا، همدان

(تاريخ الاستلام: ٢٠١٦/٨/٢٧ ؛ تاريخ القبول: ٢٠١٦/٩/١٧)

الملخّص

إنّ موقف الرضي الأسترآباذي تجاه أصول النحوكان إيجابيًّا وواضحًا كلَّ الوضوح في شرحه على كافية ابن الحاجب. من الأصول الهامّة التي تقام عليها آراء الرضي الأسترآباذي النحوية على حسب الترتيب والأهمّية: السماع والقياس والإجماع والتعارض والترجيح والاستصحاب. إنّ السماع والقياس هما الدليلان الأصليّان عنده وحذا الأسترآباذي في هذا المجال حذوَ البصريّين ولا سيّما سيبويه. إنّه قد فَزَعَ إلى الأسناد المعتبرة مثل القرآن ونهج البلاغة وأحاديث الأئمّة عليهم السلام، والأشعار المعتبرة من الشعراء العرب رغم الآخرين من النحاة الّذين استخدموا بعض المنابع التي فيها شك وريب. الميزة العالية التي فضّلتِ الرضي على النحاة الآخرين، أنّه استفاد من القرآن ونهج البلاغة أكثر من المنابع الأخرى وخاصّة أنه أول نحوي استفاد من نهج البلاغة. إنّه يحاول أن يقيس شيئًا على شيء آخر فيأتي بآية قرآنيّة أو حديث نبويّ أو كلام من الأئمّة المعصومين أو شاهد شعري يحكم قياسه. من أهمّ الأقيسة عند الأسترآباذي، حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع، وحمل النظير على النظير وحمل الضدّ على الضدّ. نراه في زمن عدم وجود القياس والسماع، يعتمد على أصل الإجماع. اهتمّ الرضي بأصل التعارض والترجيح حين كان يرجّح رأي البصريين على الكوفيّين بسبب المتن أي على وفق القياس أو بسبب الإسناد. أخذ الرضي بأصل استصحاب الحال وهو ليس عنده من الأدلّة القوية. إنّه كان كثير التوسّع في ذكره لهذه الأصول متخذًا إيّاها دليلًا قويًّا وسندًا وثيقًا وحجّة مبرهنة لصحّة الموضوعات والمسائل النحوية المتنوعة والعديدة. تحاول هذه الدراسة التبيين حول الأصول الرئيسية في آراء الرضي الأسترآباذي النحوية في شرح الكافية عن منهج توصيفي- تحليلي.

الكلمات الرئيسة

الأصول النحوية، رضي الدين الأسترآباذي، السماع، شرح الكافية، العامل النحويّ، القياس.

---

* الكاتب المسؤول
Email: nahw63@yahoo.com

مقدمة

لقد أرسى علماء العربية القدامى دعائم الدرس النحوي في أصوله وحدوده وثغوره لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة وتعلّمها حرصًا على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها سليمة خالية من الخطأ وليحذوَ مَن ليس بعربيّ حَذوَ العَرَب في اللّغة فينطق كما ينطقون ويعبّر كما يعبّرون.

أصول النّحو هي المادّة الرئيسيّة والأسس البنيويّة للنّحو وبسبب هذه الأصول يمكن وضع قواعد وأنظمة عامّة تحكّم النحو في مسائله وتطبيقاته وأدلّته استدلالًا واحتجاجًا. إنّ لهذه الأصول دورًا هامًّا في تعليم قواعد اللغة وتنسيقها إذ بدونها لا يمكن تعليم قواعد النّحو حتّى قال بعض العلماء: "إنّ أصول النّحو هي ميزان قواعد النّحو إذا اضطرب التقدير ومصباحها إذا أظلم السبيل، ولديها مجلس القضاء إذا اختصمتِ المذاهب النحوية وهي مرجع التجديد السليم في القواعد (ابن يعيش، دونتا، ج٨: ١٨٠).

رغم ادّعاء بعض الباحثين المعاصرين، يجب أن نعلم أنّ هناك بونًا شاسعًا واختلافًا تامًّا بين الأصول النحوية والأصول المنطقية أو الفلسفية، وإن بدا بينهما نوعٌ من التشابه. فالأصول النحوية أصيلة في ذات اللغة ومستخرجة من نفسها كما هي موجودة في أصول الفقه.

إن هذه الأصول ـ أي الأصول النحوية ـ مشابهة أصول الفقه وموضوعة على غرارها وكما أشار ابن الأنباري: هناك ارتباط قويّ بين المادّتين؛ فمادّة أصول الفقه سابقة على مادّة أصول النحو فنرى علماء النحو ينظرون في أصولهم إلى علماء أصول الفقه (السيوطي، دونتا: ٦). هذا القسم من الدرس النحوي العربي قسم هامّ في تعليم اللغة العربية لأنه يقترن بالاستدلال والحجّة. واقتران التعليم بالاستدلال أكثرُ تأثيرًا في الأذهان والنفوس وفائدتها التعويلُ في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل.

من أبرز العلماء الذين بذلوا قصارى جهودهم لتعليم الأصول النحوية، الرضي الأسترآباذي. إنه جاهد كثيرًا لتعليم القواعد العربية على أساس النحو البنيوي الأصولي. قد اهتمّ الأسترآباذي بهذه الأصول في آرائه النحوية وإن تفاوت اهتمامه بين أصل وأصل آخر. فلا نرى آرائه النحوية تخلو عن أيّ أصل من الأصول النحوية الهامّة سواءٌ من حيث مناقشة لآية قرآنيّة أو حديث نبوي شريف أو أقوال الصحابة والتابعين أو أمثال العرب وحكمهم أو الأبيات الشعرية أو رأي من آراء النحاة القدامى في مسألة نحوية ما.

إن الفاضل الرضي لم يكتف بعرض هذه الأصول كما هي موجودة في شرحه على الكافية بل نراه يبين رأيه على ثلاثة أشكال: في بعض الأحيان كان يتدخّل في مناقشة أيّة مسألة لغوية ويبدي رأيه وفي بعض آخر يفصّل أصلًا على أصل أو رأيًا على رأي وفي بعض آخر يشرح آراء النحاة ولا يبدي رأيا ولا يحكم بينهم.

أمّا بعدُ فنسعى في هذه الدراسة لكي نجيب عن الأسئلة التالية:

١. ما هي الأصول الحاكمة على آراء الرضي الأسترآباذي النحوية؟

٢. فيمَ تفترق آراء الرضي النحوية وما هي ميزتها على الآخرين من النحاة؟

الفرضيات

١. إنّ أهمّ الأصول البنائية في تصدير رأي نحوي عند المحقّق الأسترآباذي على ترتيب الاهتمام هي: السماع والقياس والإجماع والتعارض والترجيح واستصحاب الحال.

٢. تفترق آراء الرضى النحوية في المسموع والمقيس عليه وهاتان الميزتان هما وجهان يفرّقان الرضي على الآخرين من النحاة.

خلفية البحث

أوّلًا بما أن للأصول النحوية دورًا هامّا وأثرًا جادًّا في تعليم النحو وقواعدها خاصةً لغير الناطقين بالعربية وبما أنّ هذه الأصول هي إحدى الجوانب الّتي تساعدنا في إثبات إعجاز القرآن من وجهة نظر القواعد، فلا بدّ لنا من أن نبحثها وندرس حولها. لكن مع الأسف الشديد لا نرى أخصّائيًّا في علم أصول النحو إلا قليلًا: فعلينا ـ كما قال أحدٌ من كبار النحاة الإيرانيين ـ أن نجتهد في تربية أساتذة متخصّصين في هذا العلم الغريب المجهول. وأمّا في مجال علم أصول النحو فهناك قليل من الكتب القديمة مثل: كتاب "الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي و"الكتاب" لسيبويه و"الخصائص" لابن جنّي.

وثانيًا بما أنّ رضي الدين الأسترآباذي نحويّ اجتهد كثيرًا في تعليم قواعد النحو على أساس تعليم أصول النحو، ولكن لم أرَ بعدُ أثرًا يبحث عن الأصول النحوية في شرح الرضي على الكافية، فهذا المقال جديد في نوعه.

المقوّمات الرئيسية للبحث

قبل أن نبدأ بالبحث عن الأسس الرئيسية في التفكير النحويّ عند الرضي الأسترآباذيّ، فلا بدّ لنا من أن نناقش عن المباني التي لها دورٌ أساسيٌّ في تشكيل القواعد النحويّة:

حدود النحو وماهيته عند الرضي الأستراباذي

ما من شك في أنّ النحو الذي يعدّ لبّ الدراسة اللغوية ومحورها الأساسيّ، فقط كَسَبَ على قسم كبير من اهتمام علماء العربية مذ بدأ الاشتغال بدراسة هذه اللغة والعمل على حفظها وتنظيمها وتبويبها واختلفت وجهات النظر في تحديد أسباب نشأته وتعددت الروايات في هذه الميادين (برارات، ٢٠٠٩: ٩).

إنّ للنّحو حدوداً شتّى خيرها قول ابن الجنّي في الخصائص: انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره كالتّثنيه والجمع والتّصغير والتّكسير والإضافة وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة وأصله: مصدر "نحوت" ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل: "فقهت" بمعنى «فهمت»، ثمّ خصّ به علم الشريعة (ابن الجنّي، ٢٠١٠، ج١: ٣٤). قال ابن عصفور: النحو علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها (ابن عصفور، ٢٠٠٢، ج١: ٤٥).

جانب عارضي (الإعراب)

انحصر مفهومه في البحث عن الحركات والعلامات التي تتصل بأواخر الكلمة من الرفع والنصب والجرّ والجزم دون ربطها بالمعاني التي يقصدها المتكلم حين أدائها في الكلام: أي أنّ مداره اقتصر على الكلمة دون التركيب والكلام. فأكثر ما كان يهتمّ به النحاة هو التغيير الذي لاحظوه في أواخر الكلمة في أثناء الجملة وكان هذا التفكير يهديهم إلى اختراع نظرية العامل والعمل (المخزومي، ١٩٦٤: ٦٥) . ولكي ندلّل على هذا الاتجاه الذى شاع عند اللغويين المتأخرين، نورد جملة من النصوص فمن ذلك ما جاء في المعجمين: (لسان العرب) و(الصحاح) من أنّ الإعراب هو النحو والنحو هو الإعراب، فهما شيء واحد يقول ابن منظور: "والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن الألفاظ بالمعاني (ابن منظور، ٢٠٠٨م، مادة ع ر ب). ويؤكّد الجوهري في قوله: «النحو إعراب الكلام العربي» (الجوهري، ١٩٧٩م، مادة: ن ح ا).

جانب ذاتي أي بنيوي (التركيب)

تجاوز هذا القسم أواخر الكلمات إلى أوائلها وأواسطها إلى ما يسمّيه النحاة التركيب أو البنيةكما بحثوا في الهيئة التركيبية للجملة من تقديم وتأخير وحذف وإضمار (برارات، ٢٠٠٩: ١٠). وتعريف وتنكير وكلّ ما يتعلق بالعُمَد والفُضَل في عقد الجملة. وهذا القسم من النحو هو ما

أراده المحقق الأسترآباذي من مفهوم العامل والمعمول والعمل الإعرابي: قد أوضح الأسترآباذي سبب اقترانهما على أنه من قبيل علاقة الجزء بالكلّ وذلك في مبدأ كلامه عن (الكلام وتركيبه) فيقول: "المقصود الأهمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقّف الكلام على الكلمة توقّفَ المركب على جزئه (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٧). وهذا القسم من النحو هو ما قصده الأسترآباذي في بنية الكلام وهو أعمّ مما سمّاه النحاة بنظرية العامل الذى قصده إعراب أواخر الكلم.

العامل النحوي ودوره الوظيفي عند الرضي الأسترآباذي

لقد اصطلح النحاة الأوائل على ما يمكن لنا أن نسمّيه بنظرية العامل وقد عرضوا لها على أنها وسيلة تعليميّة تقرب الدراسة من أذهان الدارسين (شرف الدين، ١٩٨٠: ٢٥٤). يقول الجاحظ: «... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى وهم اشتقّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم. فصاروا في ذلك سلفًا لكل خلف. وقدوةً لكل تابع... وكما سمّى النحويون الحال والظرف وما أشبه ذلك؛ لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات، لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلدين علم العروض والنحو» (الجاحظ: ١٩٧٥: ١٣٩-١٤٠). فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علمًا لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التى جمعوها، فوضعوا هذه الأبواب في: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات و(توابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالّة على حالته الإعرابية المبينة عن معاني اللغة بحسب العامل فيه (الزجاجي، ١٩٧٣: ٩١).

إنّ مفهوم العامل يطرح على المحقّقين مفهومًا بنيويًا يحتاج إلى التوضيح والتبيين. المعروف بين الناس أن العمل هو الأثر والنتيجة وبالتبع، العامل هو المؤثّر والمنتج. ولذلك نرى النحاة قد نقلوا هذا اللفظ إلى ميدان الإعراب فقط أي إلى ميدان الرفع والنصب والجرّ والجزم فقط دون أن يبينوا ويميزوا أبعاد هذه النظرية بالدّقّة والظّرافة.

إن مفهوم العامل قد عُنِيَ به النحاة عناية ظاهرية دون حقيقته النحوية فلهذا ظهر للمحقّقين والمفسّرين أن المراد بهذا المصطلح هو المُنتِج والمؤثِّر ولا غير حتّى نرى بعض النحاة قد عبّروا عنه بأنه آلة الفعل (خوارزمي، ٢٠٠٩: ٨٦).

وأما الفاضل الرضى فمن أشهر النحاة الذين نظروا مفهوم العامل ووسعوا حدوده الإجرائية بشكل كبير. إنه قد عمّق مفهوم العامل وواصل البحث ووضع اليد على مفتاح لغوي

أصلي يستوعب كل جوانب القضية ويكون أقرب ما يمكن من واقع لغة العرب في أصولها وفروعها وخصائصها الخاصّة.

طرح المحقّق الأسترآباذي لأوّل مرّة نظريّةَ الاقتضاء وعمّمها بوضوح وتفصيل حين ذكر أن الإعراب كالرفع والنصب والجرّ والجزم له مقتضيات لسببها يوجد كلّ نوع من الإعراب. قال الرضي: "إن العامل ما يحصل بوساطته في الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة". فالمقتضي للإعراب عند الرضي حقيقة متشكّل من ثلاثة عناصر: المِوجد أي المتكلم والآلة أي العامل والمحل أي الاسم (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٢٥).

إنه يذكر أن مقتضي نوع الرفع في الأصل، الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرًا ثمّ كونه قائمًا مقام الفاعل وكونه خبر "إنّ" و"لا" التبرئة أو اسم "كان" وكذا "ما" الحجازية.

ومقتضي نوع النصب في الأصل المفعوليّة ثمّ كون الاسم اسمَ "إنّ" و"لا" التبرئة وكذا كونه خبر "كان" وخبر "ما" الحجازية وكذا كون الاسم حالًا أو تمييزًا أو مستثنًى ومقتضي نوع الجرّ في الأصل كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو مشبهًا للمضاف إليه (الأسترآباذي، ١٩٩٨، ج٤: ٢٩٨-٢٩٩).

فالمقتضي للإعراب عند الأسترآباذي ليس عاملًا له، وإنّما هو تحقيق تلك الوظائف النحوية في المعمول وهذه المعاني تقتضي علامات تدلّ عليها ولهذا كان المقتضي يتطلب وجود الإعراب ولا يولّده.

إن العنصرين الأولين ـ أعني المتكلم والآلة ـ هما المقتضيان في تشكيل الإعراب ظاهرًا وخفيًا. المتكلم وأهدافه عنصر خفيٌّ في تشكيل الإعراب والآلة أي العامل هي عنصر ظاهري في هذا العمل.

الأصول لغةً واصطلاحًا

الأصول: مفردها الأصل وهو من: أَصِلَ الشيءَ... أصلًا: استقصى بحثه حتى عَرَفَ أصله. أَصّلَ الشيءَ: جعل له أصلًا ثابتًا يبنى عليه وأصل الشيء: أساسه الذي يقام عليه (ابن المنظور، مادة: أ ص ل).

والأصل؛ اصطلاحًا تسميةٌ تُطلَق على أحد أركان القياس وتعني في هذاالمقام الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه أو الأسبقية في المرتبة (يقابله: الفرع). وهو القاعدة أو القاعدة الكلية (عبد المسيح، ١٩٩٠: ٨١). والأصول اصطلاحًا: أحد أدلّة النّحو وهي إبطال دليلٍ بالرجوع إلى الأصل. فإذا استدلّ على أنّ المضارع يرتفع لتجرّده من النواصب والجوازم يكون في ذلك مخالفه

للأصل الذي يشيرُ إلى أنّ الرفع قبل النصب والجزم (عبد المسيح، ١٩٩٠: ٩٨).

أصول النّحو اصطلاحًا

أصول النحو هي الّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلّة الفقه الّتي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويلُ في إثبات الحكم على الحجّة والتّعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطّلاع على االدّليل، فإن المخلد إلى التقليد لايعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن العوارض فالشكّ والارتياب (الفارسيّ، دونتا: ١٨٧). وأصول النحو علم يبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجمالية من حيث هي أدّلته وكيفيّة الاستدلال بها وحال المستدلّ (الفارسيّ، دونتا: ٢٧).

قد وُضِعَت حول موضوع أصول النّحو كتبٌ كثيرةٌ قديمًا وحديثًا منها كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج وهذا لايقصد أن البحث حول أصول النّحو لم يكن قبل زمن ابن السراج، بل على العكس لذلك. لقد كانت أصول النّحو معروفةً عند سيبويه والمبرّد ولكن على وجه مبثوثٍ حتّى أن جاء ابن السراج ووضع كتابًا خاصًّا يجمع فيه أصول النّحو ويرتّبها لكي تكون سهلًا على الدارسين. وبعبارة أخري: هذه الأصول النحوية التي تلعب دورًا هامًّا في تعليم اللغة العربية وتدريبها، لم تكن وليدة عصر حديث بل كانت مشهورة عند النحاة القدامى وإن لم يتناولوها بالبحث المفصّل والمتميّز. لكن هذه الأصول كانت متناثرة في الكتب المختلفة وهذا لايعني التقليل من نظرهم في هذا الموضوع ولكن الصياغة المنهجية لهذه الأصول مجتمعةً تمّت على يد ابن الجني، وابن الأنباري، ثمّ السيوطي فاستوى بذلك علمًا له منهجه وحدوده (نحلة، ١٩٨٧: ٢٧). وعلى هذه الطريق فتح ابن السراج بابًا لمن جاء بعده من النحاة. فمثلًا ألّف ابن الجنى كتاب (الخصائص) الذي يبحث فيه عن أصول النحو.

إنّ أصول النحو خمسة أقسام

السماع (النقل).

القياس (العقل والاستدلال).

الإجماع (إجماع النحاة).

الاستصحاب (استصحاب الحال).

التعارض والترجيح (السيوطي، دونتا: ٤٥).

الرضي الأسترآباذى والأصول النحوية

هو الشريف رضيّ الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي، نسبةً إلى بلد أسترآباد وهي مدينة كبيرة بأرض طبرستان واقعة بين الري وخراسان ولقبه نجم الدين ونجم الأئمّة ونجم الملّة والمحقّق الأسترآباذي ومعروف بالشريف الرضي. كان هذا الشيخ الجليل القدر قد توطّن بأرض النجف الأشرف (الموسوي، دون تا، ج٣: ٢٦). ورغم شهرة الرضي بين النحاة وأصحاب التراجم، إلا أنّنا نجد النزر القليلة عن هذه الشخصية، فلم يستطع أصحاب التراجم الإفاضة والتوسّع في ترجمته من نواحٍ كثيرة، فلم نَدرِ متّى وأينَ وُلِدَ ونَشَأَ؟ وأين كانت مراحل حياته ؟ ومَنِ الّذين تخرّج على أيديهم؟ فإنّ السيوطي اضطرّ إلى ذكره في بغية الوعاة في ما قال: «ولم أقفُ على اسمه ولا على شيء من ترجمته وعرّفتُه باسم (صاحب شرح الكافية)» (السيوطي، دونتا، ج١: ٥٦٧).

من أهمّ مؤلّفات الرضي الأسترآباذي

١. شرح الكافية لابن الحاجب في النحو. ٢. شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف. ٣. حاشيته على شرح تجديد العقائد الجديدة. ٤. حاشيته على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام (كحّالة، ١٩٩٣، ج٣: ٢١٣). ٥. شرح قصائد ابن الحديد السبع المشهورات، في فضائل أمير المؤمنين (الموسوي، دونتا: ٣٢٧).

من أشهر المؤلّفات التي اشتهر بها الرضي، شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلّف عليها في كتب النّحو مثله جمعًا وتحقيقًا وقد أكبّ النّاس عليه وتناولوه واعتمده شيوخ هذا العصر في مصنّفاتهم ودروسهم وله أبحاث كثيرة مع النحاة وأختيارات جمّة ينفرد بها (السيوطي، ٢٠١٠: ٥٦٧).

الأصول الحاكمة على آراء الرضي الأسترآباذي النحوية في شرحه على الكافية

إن المحقق الأسترآباذي، يهتمّ بالأصول النحوية كثيرًا حيث نستطيع دراسة هذه الأصول في جميع مسائله. فقد كان موقفه تجاه هذه الأصول إيجابيًّا وواضحًا كلَّ الوضوح وإن تفاوت اهتمامه بين أصل وأصل آخر حتّى نراه في بداية شرحه على الكافية يشير إلى هذه المسألة ويقول: "وبعد فقد طَلَبَ إليّ بعض من أعتني بصلاح حاله وأسعفه بما تسعه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجرى مجرى الشرح على مقدّمة ابن الحاجب عند قرائتها عليّ فانتدبتُ له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللّج والسالك لمثل هذا الفجّ من الفطنة

الوقادة والبصيرة النقادة بذلًا لمسؤوله وتحقيقًا لمأموله ثمّ أقتضي الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٢).

السّماع (النقل)

السّماع لغة واصطلاحًا: يقال: استمع له وتسمّع إليه أي أصغى (ابن منظور، ٢٠٠٨: ١٦٢). واصطلاحًا: فأما ابن الأنباري فذكره باسم النقل وقال: (وأمّا النّقل فاللسان العربي الفصيح المنقول الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين وما شذّ من كلامهم (ابن الأنباري، ١٩٥٧: ٤). وأشار إليه السيوطي بقوله: (وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيّه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة (العكبريّ، ١٩٨٦، ج٢: ٦٦٢). والسماعيّ في اللغة: ما نسب إلى السماع وفي الاصطلاح: (هو ما لم تذكر فيه قاعدة كلّيّة مشتملة على جزئياته) (الجرجاني، ١٩٧٦: ١٦٠). ويشمل السماع ثلاثة مصادر أساسية هي أدلّة قطعيّة من أدلة النّحو وهي: القرآن، وما تواتر من السّنّة وكلام العرب شعرًا كان أم نثرًا (نحلة، ١٩٧٩: ٣٣).

ومن النّحاة الأوائل الذين اهتمّوا بالسّماع، خليل بن أحمد الفراهيدي وكان يتوسّع في السماع إذ تجمّع لديه قدر كبير من ألفاظ العرب وأشعارهم ونثورهم حتّى قيل إنّه كان يحفظ نصف اللّغة ويبدو أنه كان يعيه كلّه في صدره ولم يكن يكتب إلا القليل (العبابنة، ١٩٨٤م: ٥٥).

وكذلك اهتمّ سيبويه اهتمامًا واسعًا في كتابه بالسماع وهذا ما يمكن أن نلاحظه في موضوعات مختلفة من كتابه (سيبويه، ١٩٩١م: ٥؛ و...).

السّماع عند الرّضي الأسترآباذي

كان موقف الفاضل الرضي من السماع لا يختلف عمن قبله وبعده من النّحاة ولكن الاختلاف في المسموع: إنه وقف موقفًا محكمًا ومستندًا لهذا الأصل واتّكأ إليه اتكاءً قويًّا.

نراه يستفيد من المنابع المعتبرة التي لاريب فيها رغم الآخرين من النحاة الّذين استخدموا بعض المنابع التي فيها شكّ وريب. ينبغي لنا أن نقول إنّ سيبويه استفاد من عشرين بيتًا لا قائل لها. والنحاة الآخرين أيضًا استفادوا من الشعر الجاهلي أكثر من أن يستخدموا الآيات القرآنية ونحن نعلم أن شدّة صحّة القرآن ونهج البلاغة أشدّ من المنابع

الأخرى مثل الأشعار و... لأنه يجوز للشعراء ما لا يجوز للآخرين علاوةً على أن الشّرائط والعلل الشعريّة تسبّب أن يكون الشاعر مجبرًا على ألّا يراعي القواعد النحوية.

القرآن الكريم

إنّ الرضي الأسترآباذي في كثير من المواضع يستفيد من الآيات القرآنية لكى يستدلّ على صحّة قوله ومدّعاه.

﴿**لو أنّ الله هداني**﴾ (الزمر/٥٧).

إنّ الشارح يستفيد من هذا المثال القرآني في موضع حذف الفعل ومجيء الفاعل وحده ويعتقد أن «أنّ ومابعدها فاعلٌ قد حذف فعلها وجوبًا» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ١٧٧). في هذا المثال قد حذف الفعل "ثبت" وهو من الأفعال الخمسة التامّة وجيء بفاعله وحدًا. والأصل كان: "ولو ثبت أنّ الله هداني".

﴿**ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم**﴾ (آل عمران/١٨٠).

إنّ الرضي الأسترآباذي، يستفيد من هذا المثال القرآنيّ في موضع حذف واحدٍ من مفعولَي أفعال القلوب مع وجود القرينة على خلاف فعل «أعطيت» ونظائرها (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٨٠). في هذا المثال القرآني، قد حُذِفَ المفعول الأوّل اختصارًا والأصل كان: "بخلهم هو خيرًا". فقد حذف المفعول الأوّل وجيء بالمفعول الثاني وحدًا.

﴿**مالك يوم الدين**﴾ (الفاتحة/٣).

إنّ الرضي الأسترآباذي، في موضع المفعول فيه وفي زمن إضافة المشتقّ بالظّرف، يستفيد من هذه الآية القرآنية ويقول: «فنقول: إضافة الصفة إلى ظرفها كإضافتها إلى المفعول به تكون غير مختصّة بالشّرائط المذكورة في باب الإضافة، وقد تكون بمعنى اللّام، كما في: ﴿**مالك يوم الدّين**﴾ (الأسترآباذي، ١٩٩٨، ج١: ٥٠٤). يعتقد الأسترآباذي في هذا المثال بأنّ الظرف ـ يوم ـ في هذا المثال بمعنى اللام الجارّة فلذا يكون "مالك" معرفة بسبب الإضافة إلى الدين. والمعنى: مالك الدين إي: المالك للدين.

الحديث النبوي

إنّ كلام الرسول ﷺ، بعد كلام الله تعالى يعدّ أكثر اعتبارًا واستنادًا من حيث أصول النقل. إنّ الرضي الأسترآباذي في كثير من المواضع يستفيد من كلام النبيّ ﷺ، لتأئيد قوله وكلامه.

«وما مِن أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجّة»:

إنّ الرضي الأسترآباذي في موضع عمل اسم التفضيل في الظاهر، يستفيد من كلام الرسول (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج٢: ٢٢٣). يعتقد الآسترآباذي في هذا المثال أنّ اسم التفضيل وهو «أحبّ» قد عمل في ما بعده ويكون "الصوم" فاعلًا له.

«كلُّ مولودٍ يولَدُ عَلَى فطرة، حتّى يكون أبواه هُما اللّذانِ يهوّدانه أو ينصّرانه»:

إنّ الشارح يستفيد من هذ المثال لتبيين الوجوه الإعرابية المتعددة لضمير الفصل (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج٢: ٢٧). إنّ لهذه الجملة ثلاثة أوجه: أحدها أنّ في «يكون» ضمير الشأن والثاني أنّ فيه ضمير المولود وقوله أبواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث أن يكون أبواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فأبواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل.

«أعددتُ لعبادى الصالحين ما لا رأت عينٌ، ولا سمت أذن، ولا خَطَر على قلب بشرٍ بَلَهَ ما أطّلعتم عليه»:

إنّ الشارح يستفيد من هذا المثال في موضع اسم الفعل ومعناه حينما يذكر أنّ الأخفش يحسب «بَلَهَ» حرف جرّ. (الأسترآباذي، ١٣٦٦: ٧٠).

«أقربُ مايكونُ العبدُ من رَبّه وهو ساجدٌ»:

إنّ الشارح يستفيد من هذا المثال في موضع حذف الخبر وجوبًا (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ١٠٥).

الأصل في هذه الجملة "أقرب ما يكون العبد من ربّه موجود وهو ساجد". فحذف الخبر ـ موجود ـ لدلالة الجملة الحالية عليه.

نهج البلاغة

بلغ كتاب نهج البلاغة من الأهمّية إلى أن جعل أقلام العلماء والأدباء تتلاقفه بالشرح والدراسة والتحليل بشكل واسع (مجاز، ١٤٣٧: ٦٥٦). وبما أنّ الإمام علي عليه السلام، هو واضع علم النحو، فلا شكّ أنّ في كلامه أثرًا خاصًّا وسندًا معتبرًا في تصديق قواعد النحو العربي. يعدُّ كلام المولى عليه السلام، بعد كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، أكثر اعتبارًا من حيث أصول النقل. ولكن مع الأسف نرى كثيرًا من النحاة قد نسوا كلام واضع علم النحو في كتبهم.

إنّ الرضي الأسترآباذي هو أوّل نحويٌّ استند في كلامه بكلام المولى عليه السلام، كواضع علم

النحو لكي يرشدنا على صحّة قوله وكلامه وهذا هو خير المسموع به من حيث أصول النقل بعد كلام الله تعالى وكلام الرسول ﷺ .

«أنتُم والساعةُ في قَرَن واحد» (نهج البلاغة، ١٣٧٦: ١٠٩):

إنّ الرضي الأسترآباذي يستفيد من هذا المثال في موضع حذف الخبر بعد واو المعية جوازًا على خلاف الآخرين ويقول: «والظاهر أنّ حذف الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ، وفي نهج البلاغة: «أنتم والساعةُ في قرنٍ واحدٍ» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٢٨٣).

الأصل في هذا المثال: "وأنتم والساعة موجودان في قرن واحد". فقد حذف الخبر ـ موجودان ـ لدلالة واو المعية عليه.

«نحمَدُهُ على عظيم أحسانِه ونَير برهانه، ونوامي فضله وامتنانه حمداً يكون لحقّه أداءٌ» (نهج البلاغة، ١٣٧٦: ١٨٢).

يستفيد الرضي من هذا المثال في موضع حذف عامل المفعول المطلق جوازًا (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ١١٦). هو يقول: «وأقول الذي أرى أنّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلّقت به من فاعل أو مفعول إمّا بحرف جرّ أو بإضافة المصدر إليه فليست ممّا يجب حذف فعله بل يجوز: نحو سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيا و...».

«يا له مراماً ما أبعَدَهُ»: (نهج البلاغة، ١٣٧٦: ١٣٤)

إنّ الشارح يستفيد من هذا المثال في موضع إعراب تمييز «يا له» ويذكر أنّ الضمير إذا كان مبهمًا فتمييزه من نوع المفرد ولكن إذا كان معلومًا فالتمييز من نوع النسبة (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٢١٨-٢١٩).

أشعار الشعراء الموثّقين

إنّ أشعار الشعراء العرب الموثّقين هي إحدى المستندات التي يستند إليها النحويون لتأئيد قواعدهم وأقوالهم. قال الفارابي: «كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وإبانةً عمّا في النفس والّذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الّذين أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب والإعراب والتصريف ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيّين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم» (السيوطي، دونتا: ٥٦).

إنّ الرضي الأسترآباذى هو من كبار النحويّين الذين يتّكئون في تأئيد أقوالهم إلى أشعار الشعراء الموثّقين الذين لا ريب في صحّة قولهم:

ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه.... زهيرًا على ما جرّ من كلّ جانب. (زهير بن أبي سلمى).

إنّ الرضي الأسترآباذي يذكر هذا البيت في موضع جواز تقديم الضمير على مرجعه لفظًا ورتبةً في حالة شدّة اقتضاء الفعل إلى المفعول به ويقول: «...والأولى تجويز ما ذهبنا إليه» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٧٢).

إنّ ضمير "ها" في قومه، يرجع إلى زهيرَا لفظًا ورتبةً. إنّ الأسترآباذي يجيز هذه المسألة.

اليوم خمرٌ وغدًا أمرٌ..... (امرؤ القيس).

إنّ الرضي الأسترآباذي يذكر في هذا المثال أنّ ظرف الزمان لايقع خبرًا ولا صفة ولا حالًا لاسم عينٍ إلّا في موضعين: الأوّل: أن يكون اسم العين شبيهًا باسم المعنى من حيث زمن الوقوع نحو: الليلة الهلال والثاني: أن يُقدّر معنًى لذلك الاسم نحو: «اليوم خمرٌ وغدًا أمرٌ أي شرب خمرٍ» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٩٤).

القياس

القياس لغةً: «قِستُ الشيء بغيره وعلى غيره أحسنَ قيسًا وقياسًا وانقاس إذا قدّرته على مثاله». ويقال: «قايستُ فلانًا إذا جازيتُه في القياس وهو يقتاس الشيء اقتياسًا أي يسلك سبيله ويقتدي به» (ابن منظور، ٢٠٠٨: ١٨٦). وأمّا اصطلاحًا: فهو محاكاة العرب في طرائفهم اللغوية. حمل كلامنا على كلامهم المسموع في صوغ أصول المادّة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها. أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى (اللبدي، دونتا: ١١).

وقال ابن الأنباري في جدله: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه». وقال: «هو معظم أدلّة النّحو والمعوّل في غالب مسائله عليه» (ابن الأنباري، ١٩٥٧: ١٥٨). إنّ للقياس دورًا هامًا في النحو العربي حتّى نرى الكسائي يقول:

إنّما النّحوُ قياسٌ يتّبع وبه في كلّ أمر ينتفعُ

أنواع القياس في النحو العربي

حمل الفرع على الأصل (أي القياس المساوي) (ابن الأنباري، ١٩٥٧: ١١٢).

حمل الأصل على الفرع (أي القياس الأولى).

حمل النظير على النظير (أي القياس المساوي).

حمل الضدّ على الضدّ (أي القياس الأدون) (السيوطي، ١٩٧٦: ١٠٤).

فمن أمثلة حمل الأصل على الفرع: إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد في ذلك كقولهم: قِيمٌ ودِيَمٌ في: قِيمَة ودِيمَة. (المفرد أصلٌ والجمع فرعٌ فحمل الفرع على الأصل).

ومن أمثلة حمل الأصل على الفرع: إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحّته كما في (قمت قيامًا) و(قاومت قوامًا). إعلال المصدر وهو أصلٌ للفعل. فإنّهم لمّا أعلّوا الفعل وهو قام، أعلّوا مصدره وهو القيام ولمّا صحّحوا الفعل وهو قاوم صحّحوا المصدر وهو القوام.

وأمّا حمل النظير على النظير؛ فالنظير إمّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما. فمن أمثلة الأوّل: دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملًا في اللفظ لها على «ما» الموصولة. ومن أمثلة الثاني: جواز«غير قائم الزيدان» حملًا على «ما قام الزيدان»؛ لأنّه في معناه ومن أمثلة الثالث اسم التفضيل و«أفعل» في التعجب؛ فإنّهم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ«أفعل» في التعجب وأجازوا تصغير «أفعل» في التعجّب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.

وأمّا حمل الضدّ على الضدّ فمن أمثلة النصب بـ(لم) حملًا على الجزم بـ(لن). (السيوطي، ١٩٧٦: ٢٢٠-٢٢٨)

القياس عند الرضي

إن الفاضل الرضي ذهب على الطريق التي نهجها النحاة القدامى في احتساب القياس من الموادّ الهامّة التي تبنى عليها القاعدة النحوية ومن الأصول التي يقام عليها النّحو عن طريق الاستقراء المستمرّ. ويمكن لنا أن نرى هذا الأصل في شرحه للكافية. فيحاول أن يقيس شيئًا على شيء آخر ويأتي بآية قرآنيّة أو حديث نبويّ أو كلام من الأئمّة المعصومين أو شاهد شعريّ يحكّم قياسه. نراه يؤكد آراء النحاة في الموضع الذي يقيس عليه في حلّة وجود رأي من قبل نحويّ.

إنه سلك في هذا النوع من الأصول النحوية مسلك نحاة البصرة كسيبويه. توجّه الأسترآباذي في كثير من المواضع النحوية إلى الأقيسة التي تكون في نفس اللغة العربية ويؤيد أو يُصدِر رأيًا على هذا السبيل:

المبتدأ الوصفيّ شبيه بالفعل (حمل النظير على النظير)

فمثلًا حينما يتكلم عن المبتدأ الوصفي، يقول: «هذا هو حدّ المبتدأ الثاني والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضًا في حد المبتدأ الأوّل فقالوا: إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر وليس

بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلًا من خبر حتّى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلّفت له تقدير خبر لم يتأت إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثمّة تمّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة الشبهة ولهذا أيضًا لا يصغّر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنّى ولا يجمع إلا على لغة أكلونى البراغيث...» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٨٦).

إن نجم الدين في هذا الرأي النحوي في الواقع يشبه المبتدأ الوصفي بالفعل الذي لا يحتاج إلى خبر ويكمّل معناه بإتيان الفاعل. هو في الحقيقة يُصدر رأيًا نحويًا على سبيل القياس الشبهي أي حمل النظير على الظير.

"قائمًا الزيدان وظننت قائمًا الزيدان لا يشملان المبتدأ الوصفيّ":

«... ويجوز عند الأخفش والفرّاء أن قائمًا الزيدان وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظنّ أيضًا نحو ظننت قائمًا الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنًى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام أو دخول ما لابدّ من تقديرها فعلًا...» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٨٧).

إن الرضي الأسترآباذي في هذا المثال يشير إلى قياس "حمل النظير على النظير". يعني أنه يعتقد أنّ بعض المشتقّات مع وجود علامة تساعدها لكى تكون فعلًا، قد يمكن لها أن تصبح في موضع المبتدأ الوصفي.

جعل إعراب الأسماء السته بالحروف توطئةً للمثنّى والجمع: (حمل الفرع على الأصل).

«... ثمّ نقول: إنّما جعل إعرابها بالحروف الموجوده دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل إعراب المثنّى والمجموع بالحروف لأنّهم علموا أنّهم يحوجون إلى إعرابها بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف...» (الأسترآباذي ، ١٣٦٦، ج١: ٢٨).

إنّ نجم الدين قد ذكر في هذا المثال أنّ إعراب الأسماء الستة قد جُعِلَ بالحروف لكي تكون توطئة لجعل إعراب المثنّى وجمع المؤنث السالم بالحروف. في الحقيقة قد شبّه الأسترآباذي إعراب المفردات بإعراب الجموع لكي يبرّر إعراب المفردات وهذا هو «حمل الفرع على الأصل».

جواز إضافة العلم

إنّ الرضي في موضع إضافة العلم بعد أن ذكر آراء النحاة، يقول: «...وعندى أنّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب

النـداء وذلـك إذا أضـيف العلـم إلى مـا هـو متّصـف بـه معنًـى نحـو «زيـد الصـدق...» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٢٧٤).

إنّ الرضي في هذا الموضع يستفيد من قياس «النقيض على النقيض» ويبرّر علّة إضافة العلم إلى ما هو مثله معنًى.

الإجماع (إجماع النّحاة)

الإجماع لغةً: الجمع: أن تجمع شيئًا على شيء والإجماع: أن تجمع الشيء المتفرق جميعًا، فإذا جعلته جميعًا بقي جميعًا ولم يتعرف كالرأي المعزوم عليها المُمضى. (ابن منظور؛ ٢٠٠٨: ٥٨٠) وأمّا في الاصطلاح كما قال السيوطي:والمقصود بالإجماع عند علماء النحو: «إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة»: (السيوطي، ١٩٧٦: ٨٨-٨٩)

وقد برز الاختلاف في هذا الأصل من أصول النحو: هل يحتجّ به أم لا؟ فقال ابن جنّي: «وإنما يكون حجةً إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا...» (السيوطي، ١٩٧٦: ٨٩).

الإجماع (إجماع النحاة) عند الفاضل الرضي

إنّ الرضي الأسترآباذي قد يستمدّ من أصل الإجماع في تعليل قواعده لكي يبرّر آراءه ويستندها:

١. «ولو لا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لَحَسُنَ ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزومًا: مبنيًّا على السكون، لأن عمل ما سُمِّي جازمًا، لم يظهر فيه...» (الأسترآباذي، ١٩٩٨، ج٤: ٧).

يعتقد الرضي الأسترآباذي أنّ الشيء الذي أدّى أن يقبل أنّ المضارع المجزوم هو المجزوم، هو إجماع النحاة وإلّا فقدكان المضارع المجزوم في الحقيقة المبنيّ على السكون لأن عمل الجزم لم يظهر في الفعل المضارع والعمل الظاهر هو البناء على السكون.

٢. «... وأمّا أفعل نحو: أعلم، فإنك إذا سمّيت به ثمّ نكرته، فإن كان مجردًا من «من» التفضيلية، انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصليّ كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع «مِن»، لم يصرف إجماعًا...» (الأسترآباذي، ١٩٩٨، ج١: ١٧٧).

يعتقد الرضي في هذا المثال أن «أفعل التفضيل» إذا كان قد سمّي وكان مجرّدا من «من» التفضيلية، كان منصرفًا إجماعًا وإن لم يكن سمّي وكان مقترنًا بـ«من» التفضيلية، كان غير منصرف على حسب إجماع النحاه.

٣. «... وقال أبوعلي: إنما لم يجز جرّ البدل في: ما جاءني مِن أحدٍ إلا زيدٌ، ونصبه في: لارجلَ إلا زيداً لامتناع دخول «مِن» الاستغراقية على المعرفة وعمل «لا» التبرئة فيها: ولا يطّرد التعليل في نحو: ماجاءني مِن أحدٍ إلا رجلٌ صالحٌ، ولا يجوز جرّه اتفاقًا من البصريين، ولا في نحو: لا رجل في الدار إلا رجلٍ فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا» (الأسترآباذي، ١٩٩٨، ج١: ٢٣٤).

وعلى هذا الأساس يُعَدُّ الإجماع عند المحقق الرضي أصلًا من الأصول النحوية التي اعتبرها الأسترآباذي مستندًا في إثبات قاعدة نحويّة إو تغليبها أو ردّها.

التعارض والترجيح

قال ابن الأنباري: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما والترجيح في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن. (ابن الأنباري، دونتا: ١٨٤) وأمّا الترجيح بالإسناد: فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ وذلك كأن قد يستدلّ الكوفيّ على النصب بـ(كما) إذا كانت بمعنى (كيما). بقول الشاعر:

اسمَع حديثًا كمَا يومًا تُحَدّثَه من ظَهر غيب إذا ما سائلٌ سَألَا

(عدي بن زيد العباديّ)

وأمّا الترجيح في المتن: فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه وذلك كأن يستدلّ الكوفي على إعمال أن مع الحذف بلا عوضٍ: (ابن الأنباري، ١٩٥٧: ١٨٠)

ألا أيُهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

(طرفة بن العبد البكري)

التعارض والترجيح عند المحقّق الأسترآباذي

إنّ هذا الأصل هو الذي يعتمد عليه الرضي في كثيرٍ من آرائه النحوية. فنراه فيها يرجّح رأيًا على رأي أو نظرًا على نظرٍ بسبب المتن أو الإسناد.

إنه يذكر في حدّ المبتدأ الوصفي وشرائطه: «... ويجوز عند الأخفش والفرّاء أنّ قائمًا الزيدان وسوّغ الكوفيّون هذا الاستعمال في ظنّ أيضًا نحو ظننت قائمًا الزيدان» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٨٧). ثمّ يقول: «وكلاهما بعيدٌ عن القياس؛ لأنّ الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنًى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام...» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٨٧). فنراه في هذا الرأي يرجّح نظر البصريّين على الكوفيّين بسبب المتن أي القياس.

ومثلًا: حين يبحث في حدّ المبتدأ وتجرده عن الزوائد، يقول: «... لكنّه يشكل بقولهم: لا رجل ظريفٌ في الدار حملًا لرفع هذه الصفة على محلّ الاسم الذي هو المبتدأ إن اخترنا مذهب الأخفش والمبرّد وهو أنّ لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحلّ... ووجه الإشكال هو أن «لا» ليس زائدًا ولا جاريًا مجرى الزائد فاسمها إذن اسم ليس بمجرّد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ وإلا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه وهو أنّ «لا» هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ. (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٨٦)

فنراه في هذا الرأي أيضًا يرجّح نظر سيبويه على نظر الأخفش والمبرّد بسبب المتن أي القياس.

ومثلًا: حين يبحث حول تضمين الخبر ضمير العائد إلى المبتدأ، يقول: «... وأمّا الجامد فإن كان مؤوّلًا بالمشتقّ، نحو قولك: هذا القاع عرفج كلّه أي غليظ، تحمّل الضمير فكلّه ههنا تؤكيد للضمير ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخّرًا عن الخبر وإن لم يكن مؤوّلًا به لم يتحمّله خلافًا للكسائي فكأنّه نظر إلى أنّ معنى زيدًا أخوك، متّصف بالأخوة...» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ٩٨).

فنراه في هذا الرأي أيضًا يرجّح نظرًا على نظرٍ بسبب الإسناد ثمّ المتن أو القياس.

استصحاب الحال

إن استصحاب الحال: «إبقاء اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عند الأصل. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب... وهو من الأدلّة المعتبرة، وفي الوقت نفسه يعتبر من أضعف الأدلّة، ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وُجِدَ هناك دليلٌ» (ابن الأنباري، ١٩٥٧: ٤٦، ١٤١-١٤٢).

وهو عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيّر، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأوّل. (الأخفش الأوسط، دونتا، ج٢: ١٢٠)

استصحاب الحال عند الرضي

ومن خلال دراستي حول مسألة أصول النحو عند الأسترآباذي، وجدت أن هذا الدليل من أضعف الأدلّة وإن اعتمد عليه كثيرٌ من النحاة القدامى طوال حديثهم عن الوضع.

فقد يتردّد استشهاد الرضي بأصل الوضع وأصل القاعدة، والردّ إلى الأصل. إنّه تمسك إليها في قليلٍ من المواضع النحوية في شرحه على كافية ابن حاجب.

فمن أمثلة مجيء الرضي بهذا الأصل، قوله في موضوع المبتدأ والخبر: «ثمّ اعلم أن

الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لأن الأصل كون المسند إليه معلومًا، وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنّه مسند فشابه الفعل فالفعل خالٍ من التعريف والتنكير، وإنما كان الأصل في الإسناد، الفعل دون الأسم؛ لأن الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه والفعل مختصّ بكونه مسندًا لا غير...» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ١٠٩).

يتكلّم الرضي في هذا الموضوع عن أصل استصحاب الحال ويقول: بما أن المسند إليه هو الذي نتكلم حوله فلا بدّ منه أن يكون معلومًا وكذلك الأصل في الخبر بما أنه هو الموضوع والفعل والقول حول المسند إليه، فلا بدّ له من أن يكون منكرًا لأنه يتشابه الفعل أصلًا وبما أن الفعل لا يعرّف ولا ينكر فكذلك المسند.

وكذلك أشار في موضوع المنادى إلى ياء المتكلّم: «... اختلف في ياء المتكلّم، فقال بعضهم أصلها الفتح، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكلّ كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه، وباء الجر ولامه، وياء المتكلم: أصلها الحركة لئلّا يبتدأ بالساكن وأصل حركتها الفتح لأن الواحد ولا سيمّا حرف العلّة ضعيف لا يحتمل الحركة الثّقيلة من الضّمة والكسرة. وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو الأولى لأن السكون هو الأصل، وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع وظاهر أنه نظر في المظمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والإعراب لا يكون إلى حالة التركيب» (الأسترآباذي، ١٣٦٦، ج١: ١٤٧).

يبيّن نجم الدين في هذا المثال الرأيين حول أصل ياء المتكلم وهما: الفتح لعدم جواز شروع الابتداء بالسكون والسكون لأنّه هو الأصل ويبدئ الفاضل الرضي رأيه ويقول: «وهو الأولى». وعلى هذا فالسكون عنده هو أصل ياء المتكلم.

النتائج

توصّلت هذه الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها في ما يلي:

١. يعدّ الرضي شخصية بارزة في علم أصول النحو رغم أنّه لم يصلنا من مؤلّفاته وكتبه سوى شرح الكافية وهو في النحو وشرح الشافية وهو في التصريف.
٢. اتّسم الرضي كنحويّ أصولي إذ أشار في شرحه للمسائل النحوية إلى أقوال الأصوليّين والفقهاء.

٣. اهتمّ الرضي بالأصول النحوية وهي: السماع والقياس والإجماع والتعارض والترجيح واستصحاب الحال. وإن تفاوتت أهمّيّة كلّ أصل من هذه الأصول النحوية عنده.

٤. كان السماع والقياس الدليلين الأصليّين عنده. وحذا الأسترآباذي في هذا المجال حذوَ البصريّين ولا سيّما سيبويه.

٥. في زمن عدم وجود القياس والسماع، كان يعتمد على أصل الإجماع حينما يقول: "وأجمع النحاة".

٦. اهتمّ الرضي بأصل التعارض والترجيح حين كان يرجّح رأي البصريين على الكوفيّين بسبب المتن أي على وفق القياس أو بسبب الإسناد.

٧. أخذ الرضي بأصل استصحاب الحال، وهو ليس عنده من الأدلّة القوية.

٨. رغم بعض النحاة الذين اعتمدوا على الأسناد القليلة اعتبارًا، اهتمّ الرضي اهتمامًا واسعًا بالنقل أو السماع، حين احتجّ بالأسناد المعتبرة:

أ) بالقرآن الكريم: وهو كلام الله تعالى ولايفوق فوق كلامه كلام. وقد بلغ عدد الآيات القرآنية في استشهادات الرضي سبعمائة وسبعين آية.

ب) بالأحاديث النبوية الشريفة: وهو كلام النبيّ محمد صلى الله عليه وسلّم، الكلام الذي يأتي بعد كلام الله تعالى ويبلغ عددها بخمسين شاهدًا.

ج) بكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام إذا استشهد كثيرًا بكلام المولى عليه السلام من نهج البلاغة ويبلغ عددها بثلاثين شاهدًا.

د) بالأبيات الشعرية إذ يبلغ عددها حوالي ألف بيتٍ.

ه) بحكم العرب وأمثالهم وأقوالهم التي جرت مجرى المثل.

٩. إنّ الرضي قد توجّه إلى الأقيسة المنطقية التي تخرّجت من بطن اللغة العربية فمن أهمّها:

أ) حمل الفرع على الأصل.

ب) حمل الأصل على الفرع.

ج) حمل النظير على النظير.

د) حمل الضدّ على الضدّ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

نهج البلاغة.

١. ابن الأنباري، أبوالبركات (١٩٥٧م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين*. بيروت: المكتبة العصرية.

٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٢٠١٠م). *الخصائص*. الأزهر: الهيأة المصريّة العامّة للكتاب.

٣. ابن عصفور، علي بن المؤمن (٢٠٠٢م). *المقرب*. تحقيق أحمد عبدالستار الجواري؛ وعبد الله الجبوري.

٤. ابن منظور، محمد بن المكرم (٢٠٠٨م). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

٥. ابن هشام، جمال الدين (١٩٩٨م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار الفكر.

٦. ابن يعيش، موفّق الدين النحويّ (دون تا). *شرح المفصّل*. بيروت: عالم الكتب.

٧. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (دونتا). *معاني القرآن*. تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت: عالم الكتب.

٨. الأسترآباذي، رضي الدين محمد (١٣٦٦ش). *شرح الرضي على الكافية*. حاشية السيد شريف الجرجاني، طهران: انتشارات مرتضوي.

٩. ـــــــــــــــــ (١٩٩٨م). *شرح الرضي على الكافية*. تصحيح: يوسف حسن عمر.

١٠. برارات، عائشه (٢٠٠٩)، أغراض المتكلّم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافيه ابن حاجب لرضي الدين الأسترأباذي، مخطوط رسالة ماجستير، جامعه قاصدي مرباح ورقلة.

١١. الجاحظ، أبوعثمان (١٩٧٥م). *البيان والتبيين*. القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي.

١٢. الجرجاني، عليّ بن محمد (١٣٧٠ش). *كتاب التعريفات*. طهران: انتشارات ناصرخسرو.

١٣. الجوهريّ، اسماعيل بن حمّاد (١٩٧٩م). *تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق أحمد عبد الغفور، ط٢، بيروت: دار العلم للملايين.

١٤. خوارزمي، محمد بن أحمد (٢٠٠٩). *مفاتيح العلوم*. تحقيق أعسم عبد الأمير، بيروت: دار المناهل.

١٥. الزجاجي، أبوالقاسم (١٩٧٣م). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.

١٦. سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٩١م). *الكتاب*. تحقيق عبد السّلام هارون، بيروت: دار الجيل.
١٧. السيوطي، جلال الدين (دون‌تا). *كتاب الاقتراح في علم أصول النحو*. تحقيق أحمد محمّد قاسم، عمّان: الخانجي.
١٨. ـــــــــــــــــ (٢٠١٠م). *بغية الوعاة*. تحقيق أحمد محمّد قاسم، عمّان: الخانجي.
١٩. شرف الدين، محمود (١٩٧٨م). *التقعيد النحوي بين السماع والقياس*. القاهرة: جامعة القاهرة.
٢٠. شيخو، الأب ليسو (١٩٩٥م). *المجاني الحديثة*. جمعه عدد من الأساتذة، بيروت: المطبعة كالوثوليكيّة.
٢١. العبابنة، جعفر (١٩٨٤م). *مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي*. عمّان: الخانجي.
٢٢. عبد المسيح، جورج متري (١٩٩٠م). *الخليل معجم مصطلحات النحو العربي*. تصحيح الدكتور علّام.
٢٣. العكبري، مُحبّ الدين عبد الله (١٩٨٦م). *التبيان*. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
٢٤. الفارسي، أبوعلي (دون‌تا). *الحجّة*. تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، بيروت: منشورات محمدعلي بيضون.
٢٥. كحّالة، عمر رضا (١٩٩٣م). *معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٦. اللّبدي، محمد سمير، (دون‌تا). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. بيروت: دار العلم للملايين.
٢٧. مجاز وزملائه (١٤٣٧هـ). *الانزياح التركيبي، (التقديم والتأخير) في خطب نهج البلاغة*. مجلّة اللغة العربية وآدابها، السنة ١١، العدد ٤، شتاء ١٤٣٧هـ، صص: ٦٥٥-٦٧١.
٢٨. المخزومي، مهدي، (١٩٦٤م)، *النحو العربيّ: نقد وتوجيه*. بيروت: المكتبة المصرية.
٢٩. الموسويّ، ميرزامحمّد (دون‌تا). *روضات الجنّات*. تحقيق أسدالله اسماعيليان، قم: مكتبة اسماعيليان.
٣٠. موقع مجلّة التراث العربيّ، مجلّة فصليّة تصدر عن اتّحاد الكتاب العرب، دمشق: .http://www.awu-dam.org
٣١. نحلة، محمود (١٩٨٧م). *أصول النحو العربي*. بيروت: دار صادر.